الفلسطينيّون في المدن المختلطة في إسرائيل

أريج صبّاغ-خوري

في

الأقليّة الفلسطينيّة في إسرائيل

معلومات أساسيّة حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصاديّة

تحرير:
طاقم مدى الكرمل

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

www.mada-research.org

الفلسطينيّون في المدن المختلطة في إسرائيل

أريج صبّاغ-خوري

يعيش نحو 7.5% من السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل في ما يسمّى اليوم «المدن المختلطة»؛ وهي المدن التي يسكنها عرب ويهود. جميع هذه المدن كانت مدنًا فلسطينيّة قبل النكبة، وقد هَجّرت القوّاتُ العسكريّة الصهيونيّة أغلبيّة سكّانها ولم يبقَ فيها، جرّاء النكبة، سوى أقلّيّة سكّانيّة فلسطينيّة. أمّا هذه المدن فهي: حيفا؛ عكّا؛ يافا[1]؛ اللدّ؛ الرملة[2].

أغلبيّة السكّان الفلسطينيّين الذين بقوا في المدن المختلطة كانوا من سكّانها الأصليّين الذين لم يتركوها أثناء النكبة، وإنّما هُجّروا إلى أحياء محدَّدة من هذه المدن، على أمل العودة إلى بيوتهم بعد أن تهدأ الأوضاع. أمّا الجزء الآخر من سكّان هذه المدن، فكان من مهجَّري القرى العربيّة المجاورة لهذه المدن، إذ لم تسمح لهم السلطات الإسرائيليّة بالعودة إلى بيتوهم في بلداتهم الأصليّة (Kamen, 1988). على مدار 60 عامًا بعد النكبة، ازداد عدد الفلسطينيّين في المدن المختلطة، فقد أخذت بعضُ الأزواج الفلسطينيّة الشابّة تنتقل من القرى العربيّة إلى المدن المختلطة، بحثًا عن فرص عمل وحياة ثقافيّة اقتصاديّة أفضل قياسًا بما هو قائم في البلدات العربيّة. وكثيرًا ما سكنت الأزواج الشابّة في أحياء يهوديّة جديدة. أمّا الفلسطينيّون الذين يسكنون في الأحياء السكنيّة العربيّة، فيعانون من الأزمات والملاحقات الناتجة عن سياسة ترمي إلى تهويد الحيّز والتقليل –إلى أقصى حدّ ممكن– من السكّان العرب في هذه المدن.

تدلّ الإحصائيّات الواردة في المسح الفلسطينيّ الشامل الأوّل (جمعيّة الجليل ومدى الكرمل، 2005) على أنّ 28.2% من السكّان الفلسطينيّين في المدن المختلطة، في عام 2004، كانوا من المهجَّرين (ص 76). منهم 85.9% هُجِّروا إلى هذه المدن عام 1948؛ وَ 10.3% هُجّروا بين الأعوام 1949-1967. (ص 78).

1. لا تحتفظ يافا اليوم بمكانة مدينة مستقلّة كما هو الحال في المدن الأخرى، فقد ضُمّت إلى مدينة تل–أبيب ليصبح اسم المدينة: تل أبيب– يافا.
2. إضافةً الى هذه المدن، هناك بلدتان تصنَّفان على أنّهما مختلطتان هما: نتسيرت عيليت ومعلوت–ترشيحا. **نتسيرت عيليت** هي مدينة أقيمت عام 1956 كمدينة «تطوير» يهوديّة على أراضي الناصرة والقرى العربيّة المجاورة (نحو: كفركنا؛ الرينة؛ عين ماهل)، لتُشْرف جغرافيًا على الناصرة العربيّة وتمنع توسّعها. وهناك فروق شاسعة بينها وبين الناصرة في البُنى التحتيّة، وجودة المعيشة، ومستوى الحياة، ومساحة الأراضي التي تقع تحت نفوذها. ولأنّ جودة المعيشة فيها أفضل، بدأ سكّان الناصرة والقرى العربيّة المجاورة الانتقال إليها والاستقرار فيها. أمّا القضايا والمشاكل التي يعاني منها السكّان الفلسطينيّون في هذه المدينة، فتختلف عن تلك التي يعاني منها سكّان المدن المختلطة التي كانت في الأصل مدنًا فلسطينيّة. بلغ عدد السكّان الكلّيّ في نتسيرت عيليت في نهاية العام 2006: 43,700، منهم 5,200 من السكّان العرب (دولة إسرائيل 2006)، أي ما يعادل 11.9% من سكّان المدينة. أمّا **ترشيحا**، فهي قرية عربيّة ضُمّت إلى معلوت (وهي بلدة يهوديّة) في نهاية التسعينيّات. أصبحت البلدة، بعد ذلك، تُعرف رسميًا باسم **معلوت– ترشيحا**. يُشار هنا إلى أنّ سكّان قرية ترشيحا اعترضوا على هذا الضمّ الرسميّ لأسباب مختلفة، منها الخوف من مصادرة أراضي القرية لمصلحة المواطنين اليهود في معلوت. في نهاية العام 2006، بلغ عدد سكّان قرية ترشيحا 4,600، أمّا عدد السكّان الكلّيّ لمعلوت ترشيحا فقد بلغ 21,000 (دولة إسرائيل 2006)، أي إنّ نسبة السكّان العرب بلغت نحو 21.8%.

عدد السكّان الفلسطينيّين في المدن المختلطة (2005)
الأرقام بالآلاف (إلاّ حين يُذكر خلاف ذلك)

اسم المدينة	عدد السكّان العرب	عدد السكّان اليهود وآخرين	المجموع الكلّيّ	نسبة السكّان العرب
حيفا	25.5	241.5	267.0	9.55%
يافا–تل أبيب	15.9	363.0	378.9	4.20%
اللدّ	15.5	51.3	66.6	23.30%
الرملة	13.4	50.0	63.6	21.04%
عكّا	12.1	33.7	45.8	26.42%

المصدر: كتاب الإحصاء السنويّ الإسرائيليّ، 2006، الجدول 2.14

بلغ عدد السكّان الفلسطينيّين الكلّيّ في المدن المختلطة الخمس (حيفا، اللد، عكا، الرملة، يافا) في نهاية العام 2005 نحو 82,400، أي ما يعادل 10.02% من عدد السكّان الكلّيّ في هذه المدن، وبلغت نسبتهم من المجموع الكلّيّ لعدد السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل نحو 7.5%، إذ بلغ العدد الكلّيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، في نهاية العام 2005، **1,098,800** –بدون شمل السكّان العرب في القدس الشرقيّة المحتلّة (عددهم 253,500)، وفي الجولان السوريّ المحتلّ (عددهم 21,400)، والعرب اللبنانيّين من أعوان إسرائيل الذين وُطّنوا فيها بعد انسحابها من جنوب لبنان (عددهم 3,400)[3].

يشار هنا أنّه ليس ثمّة معلومات ديموغرافيّة مفصّلة في الكتب الإحصائيّة الإسرائيليّة، وعلى وجه الخصوص كتاب «السلطات المحلّـيّة في إسرائيل» (الذي تَرد فيه معطيات ديموغرافيّة ومعطيات اقتصاديّة– اجتماعيّة مفصّلة عن القرى والمدن المختلفة)، عن أوضاع العرب في المدن المختلطة. لذلك سيجري التطرّق إلى أوضاع السكّان الفلسطينيّين في المدن المختلطة بصورة عامّة.

سياسة إسرائيل الرسميّة للتعامل مع العرب في المدن المختلطة

لا تختلف السياسة العامّة التي تتّبعها السلطات الإسرائيليّة، تجاه العرب في المدن المختلطة، عن سياسة التعامل مع سائر أبناء الأقلّـيّة الفلسطينيّة في البلاد (بشير، 1998؛ زريق، 1996؛ ضبيط، 2002)، فقد تمّت السيطرة السياسيّة على السكّان الفلسطينيّين في هذه المدن، وهُدمت بنياتهم الاقتصاديّة، وأُتبعوا وأُلحقوا كسائر الفلسطينيّين في إسرائيل –فَي جميع مناحي حياتهم– بالتجمّعات السكّانيّة اليهوديّة (بشير، 1998).

ورغم تشابه السياسة الإسرائيليّة في التعامل مع الفلسطينيّين في إسرائيل بصورة عامّة، فإنّ ما يميّز سكّانَ المدن المختلطة، إضافة إلى الاضطهاد الذي تعانيه الأقلّـيّة الفلسطينيّة، هو كونهم أقلّـيّة عربيّة تعيش في مجتمع تسيطر فيه الأغلبيّة اليهوديّة على جميع جوانب الحياة العامّة، وتحدّد معالم الحيّز العامّ من خلال رسم المشهد الثقافيّ والسكّانيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ. فبالرغم من أنّ المؤسّسة الإسرائيليّة تسيطر على الحيّز العامّ في القرى والمدن العربيّة الأخرى، من حيث عمليّة التنظيم والبناء والخرائط الهيكليّة والميزانيّات ومسطّحات نفوذ القرى العربيّة، يتمتّع الفلسطينيّون في القرى والمدن العربيّة بنوع من الاستقلاليّة والسيطرة على بعض المؤسّسات المحليّة. وهناك شعور بالانتماء إلى مناخ البلد العامّ، وبالقدرة على التأثير في سياسة الحكم المحلّـيّ والمشهد العامّ للقرية أو المدينة (وذلك على الرغم من المعوّقات التي تفرزها حمائليّة المجتمع العربيّ وبطريركيّته وطائفيّته.) وهناك أيضاً ممارسات ثقافيّة جماعيّة. هذه الاستقلاليّة النسبيّة تغيب بصورة عامّة، أو تصعب ممارستها في أحسن الأحوال، عند الفلسطينيّين في المدن المختلطة لأنّ السيطرة الإسرائيليّة تنتهج سياسة إقصائيّة مستمرّة تجاههم تحاول تضييق الخناق

3. المعطيات مستقاة من كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيليّ 2006: ص 80، وجدول 2.8 صفحة 102، وجدول 2.14 صفحات 124-127.

عليهم وأحيانًا تهجيرهم من أماكن سكناهم، ممّا يضاعف من شعور الاغتراب عندهم في هذه المدن.

كانت النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطيني عام 1948 أحد العوامل الأساسيّة المبلورة للتجربة الجماعيّة للسكّان الفلسطينيّين في هذه المدن الفلسطينيّة الكبرى، ولظروفهم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. بعد النكبة، أُخضِع السكّان العرب في هذه المدن، كسائر أبناء وبنات المجتمع الفلسطينيّ في القرى والمدن العربية التي بقيت بعد النكبة ، لـ «حكم عسكريّ».[4] ولكن، في حين امتدّت فترة الحكم العسكري على معظم التجمعات السكّانية العربية من العام 1948 حتّى العام 1966، أُزيل الحكم العسكري عن المدن المختلطة في العام 1949، ما عدا عن مدينة عكا التي أُزيل عنها في حزيران 1951 (كاوفمن وكبها وأوستسكي لازار وبوميل، 20007). كان أحد أهداف فرض الحكم العسكري منع السكّان الفلسطينيّين في المدن العربيّة من العودة إلى بيوتهم الأصليّة (جريس، 1973؛ مصالحة، 2003؛ مصالحة 1997). كما رمى فرض الحكم العسكريّ إلى تجميع السكّان الفلسطينيّين في المدن في مناطق منفصل بعضها عن بعض، حدّدتها السلطات الإسرائيليّة في كلّ مدينة. يفسِّر هذا الفصل شكل التوزيع السكّانيّ في هذه المدن حيث يسكن أغلبيّة الفلسطينيّين في أحياء منفردة. وقد جاء هذا التجميع للسكّان وعزلهم تنفيذًا للسياسة الإسرائيليّة العامّة الرامية إلى فصل الأقلّيّة الفلسطينيّة التي بقيت في وطنها بعد النكبة عن السكّان اليهود. من هذا المنظور، فإنّ هذه المدن ليست مدنًا مختلطة بالمعنى المألوف، إذ يسكن كلّ من اليهود والعرب في أحياء منفصلة تقريبًا، ويتعلّمون في مدارس منفصلة، باستثناء عدد قليل من الطلاّب العرب الذين يتعلّمون في المدارس اليهوديّة. كذلك إنّ التفاعل الاجتماعيّ والثقافيّ بين السكّان الفلسطينيّين واليهود في هذه المدن محدود (Zureik 1979, pp.111-112).

عملت إسرائيل، منذ قيامها، على منع التواصل الجغرافيّ الفلسطينيّ في داخلها. لا ينبع هذا فقط من تخوّفها من احتمال مطالبة الفلسطينيّين في إسرائيل بالحكم الذاتيّ الجغرافيّ، بل من رغبة في عرقلة تطوّر المجتمع الفلسطينيّ سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا. وقد جرى منع التواصل الجغرافيّ بوسائل مختلفة (كإقامة مستوطنات يهوديّة بين القرى والمدن العربيّة المختلفة). ورغم أنَّ أهداف الحكم العسكريّ المعلنة لم تتضمّن منع التواصل بين أجزاء المجتمع الفلسطينيّ الذي بقي في داخل إسرائيل، أدّى تطبيق «الحكم العسكريّ» على أرض الواقع إلى عزل السكّان العرب في تلك المدن عن سائر السكّان الفلسطينيّين في الجليل والمثلّث والنقب. وقد برزت هذه العزلة بحدّة أقلّ في مدينتي عكّا وحيفا لقربهما من منطقة الجليل، إذ إنّ إمكانيّة التفاعل السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ للسكّان الفلسطينيّين فيهما مع سكّان الجليل خفّفت من وطأة العزلة. ورغم زوال «الحكم العسكريّ» في العام 1966، ما زالت إسقاطاته قائمة حتّى اليوم، لا سيّما على مسألة التواصل بين الفلسطينيّين في إسرائيل الذين يسكنون في الجليل والمثلّث والنقب والساحل وأولئك الذين يسكنون في المدن المختلطة، وبطبيعة الحال على واقع حياة المواطنين الفلسطينيّين في المدن المختلطة.

إضافة إلى محاولات قطع التواصل، تعمل المؤسّسة الإسرائيليّة، منذ إقامتها، للسيطرة على الأرض والوطن الفلسطينيّين بكامل المعالم. فبعد أن هَجرّت المنظّمات العسكريّة الصهيونيّة أغلبيّة الشعب الفلسطينيّ (الخالدي 1997)، بدأت دولة إسرائيل بمشاريع السيطرة على المكان وتهويده من خلال السيطرة على الأرض وقصر أماكن السكن في القرى والمدن العربيّة والمدن المختلطة على أقلّ مساحة من الأرض، وفي حالات أخرى من خلال استمرار عمليّة التهجير (مصالحة، 1997).[5]

4. كان النظام العسكريّ وفرض الإدارة العسكريّة قائمين فقط في المناطق التي تقيم فيها غالبيّة من السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل، ولم يُطبّق على المناطق اليهوديّة، رغم أنّ القوانين نفسها لم تفرّق بصورة علنيّة بين المواطنين اليهود والعرب.

5. للتوسّع في هذا الموضوع، انظر/ي المعلومات عن المهجَّرين الفلسطينيّين في إسرائيل على موقع مدى الكرمل.

سياسة «تطهير الحيّز»

تتّبع إسرائيل، على صعيد قيادتها القطريّة والمحلّيّة، سياسة في جميع المناطق التي يقيم فيها الفلسطينيّون في إسرائيل، عَبْر إعداد المشاريع القطريّة لدولة إسرائيل والمشاريع المناطقيّة (مثل مشاريع تهويد الجليل والمثلّث والنقب) (خمايسي، 2003؛ مصالحة، 2003)، ومن خلال قوانين التنظيم والبناء (خمايسي، 2003). تُطبّق سياسة «تطهير الحيِّز» إزاء الفلسطينيّين في المدن المختلطة أيضًا حيث تهدف إلى التقليل من عدد السكّان العرب فيها، وأحيانًا ترحيلهم منها إلى قرى عربيّة مجاورة، عبر تضييق الخناق عليهم بشتّى الوسائل والطرق، كمنعهم من ترميم بيوتهم الآيلة للسقوط. مثال ذلك ما يجري في مدينة عكّا، حيث تضيّق السلطات الخناقَ على السكّان الفلسطينيّين الذين بقوا فيها، وقد رحل بعضهم، جرّاء ذلك، إلى القرى القريبة (نحو: المكر؛ الجديّدة؛ كفر ياسيف).

ترسم إسرائيل سياسة «تطهير الحيِّز» من خلال اعتباراتها الأيديولوجيّة المقترنة بالسيطرة على الأرض والسكّان وأماكن إقامتهم. وتسوّغ سياستها، في كلّ ما يتعلّق بالتقسيم الجغرافيّ، وملكيّة الأراضي، ومصادرة الدولة لها، بالادّعاء أنّها تُنتهَج في سبيل «مصلحة الجمهور» أو «الإحتياجات الأمنيّة»[6] (Zuriek, 2001).

من آثار سياسة تطهير الحيّز أيضًا تغيير المعالم الفلسطينيّة للمكان بوسائل شتّى، كتغيير أسماء الشوارع العربيّة، وهدم بيوت المهجَّرين واللاجئين الفلسطينيّين، أو تحويلها إلى أحياء يهوديّة تمحو الأصل الفلسطينيّ، كما هو الحال في حيّ الفنّانين في يافا، وما يجري حاليًا في حيّ عربيّ آخر في مدينة حيفا هو حيّ «وادي الصليب» –حيث تبغي دائرة أراضي إسرائيل هدم العديد من المباني العربيّة التي هُجّر سكّانها في نكبة عام 1948 بغية بناء بيوت سكنيّة ومبانٍ وورشات للفنّانين مكانها.[7]

يشارك الفلسطينيّون، في المدن المختلطة، السكّانَ اليهود في حيّز المدينة الاقتصاديّ والسياسيّ والتنظيميّ ذاته، لكن يختلف الوضع من حيث مستوى الخدمات التي تقدَّم للأحياء العربيّة في هذه المدن. ويتقاطع هذا الأمر مع السياسة الإسرائيليّة العامّة الرامية إلى تضييق الخناق على سكّان بعض الأحياء ابتغاءَ ترحيلهم. وفي بعض الأحيان، تعمل المؤسّسة الإسرائيليّة على منح قروض سكن للمواطنين الفلسطينيّين الذين يُبْدون موافقتهم على الانتقال إلى قرية عربيّة أخرى لتسريع عمليّة ترحيلهم من هذه المدن (بشير، 1998).

الظروف السكنيّة للعرب في المدن المختلطة، والمكانة القانونيّة لأملاك السكان فيها

تتّسم المناطق العربيّة في المدن المختلطة بالاكتظاظ وبدُونيّة مستوى مساكنها (بشير، 1998؛ زريق، 1996)، فبعض بيوتها آيلة للسقوط، وبعض شوارعها غير معبَّدة وتنتشر فيها مَكاره صحّيّة. فقد أهملت بلديّات تلك المدن البيوتَ في المناطق العربيّة، فتدهورت الأوضاع في بعضها لتصبح أحياء فقر.[8] ورغم وجود تمثيل عربيّ في هذه البلديّات، يلاحَظ أنّ تأثير الأعضاء العرب محدود، وكذلك دَوْرهم مُهمّش، إذ يُستثنَون من عمليّات

6. يوظّف المفهوم الأمنيّ في الخطاب السياسيّ المؤسّساتيّ الإسرائيليّ في سياقات السيطرة على الأرض أو في كلّ ما يتعلّق في مسألة المهجَّرين واللاجئين وَ«المحافظة» على أكثريّة يهوديّة. ويشير روحانا (1997) إلى أنّ التهديد الأمنيّ لم يعد مقصورًا على الصعيد العسكريّ بصورة محضة، بل توظّفه النخبة السياسيّة الحاكمة في سياقات اجتماعيّة وسياسيّة، وذلك لما يحمله هذا المصطلح من قدرات تحشيديّة للمجتمع اليهوديّ في إسرائيل، وهو ما يرتبط ارتباطًا مباشرًا بولادة هذا المجتمع في السياق الاستعماريّ المتمثّل بإقامة دولة إسرائيل، وفي استعمار أراضي الشعب الفلسطينيّ وتشريد الجزء الأكبر منه. وعند توظيف العامل الأمنيّ، تستند هذه النخب إلى الخلفيّة التاريخيّة المأسويّة التي مرّ فيها جزء كبير من هذا المجتمع في الدول الأوروبيّة (المجتمع الإشكنازيّ) بكلّ ما يتعلّق بالكارثة وملاحقة اليهود في أوروبا والنزعات اللا ساميّة تجاههم (صفحات 39-43).

7. انظر/ي: http://www.amin.org/views/hisham_naffa/2004/may06.html.

8. صنّفت بلديّة عكا نسبة الازدحام السكّانيّ في مدينة عكّا القديمة في مصافّ أعلى النسب في العالم. فنحو نصف الأُسر في المدينة القديمة (التي يسكنها المواطنون العرب) تعيش مجتمعة في غرفة واحدة، بمعدّل ثمانية أفراد في الغرفة. (للتوسع انظر/ي: زريق، 1996).

التخطيط، الأمر الذي يتساوق مع سياسة الدولة التي تُقصي الفلسطينيّين من التخطيط العامّ، وترى وجودهم عائقًا في وجه تطوير الحيّز الديموغرافيّ اليهوديّ (جبارين، 2001).

كما أشرنا سابقًا، إنّ أغلب الفلسطينيّين الذين بقوا في المدن الفلسطينيّة، التي تحوّلت في ما بعد إلى مدن مختلطة، هُجّروا من بيوتهم لأسباب مختلفة، واضطُرّوا أن يغيّروا حيّهم الأصليّ. اعتبرت الدولة الأملاكَ العربيّة في المدن المختلطة «أملاك غائبين» وَفق «أنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة 1948»، ووَفق «قانون أملاك الغائبين لسنة 1950»، إلاّ إذا أثبت أصحاب الملك أنّهم لم يكونوا غائبين حسب تعريف القانون. ونادرًا ما نجح المواطنون العرب في إثبات ذلك في المحاكم الإسرائيليّة (جريس 1973؛ واكيم 2001؛ منيّر 1998). بعض الذين بقوا في المدن سكنوا في بيوت للاجئين هُجّروا من المدينة، وكثيرًا ما دفع هؤلاء أجرًا للقيّم الإسرائيليّ على أملاك الغائبين، ولم يتلقّوه مقابل بيوتهم الأصليّة التي هُجّروا منها في المدينة نفسها.

وتسجّل السلطات الإسرائيليّة مُلكيّة أغلب العقارات والبيوت العربيّة في المدن المختلطة إلى مؤسّسات إسكان مرتبطة بالمؤسّسة الحكوميّة، مستخدمةً عدّة قوانين لانتزاع الأرض من المواطنين العرب أو لفرض قيود على استخدامها. وكانت عمليّة الانتزاع الكبرى للأراضي التابعة للاجئين والمهجَّرين الفلسطينيّين، وبضمنهم سكّان المدن المختلطة، كانت من خلال اقانون أملاك الغائبين لسنة 1950ب (مصالحة، 2003).

ويعرض منيّر (1998) مثالاً على عمليّة انتزاع الأملاك الفلسطينيّة في مدينة اللدّ، حيث سُجّلت الأراضي والمباني في المدينة على اسم «دائرة القيّم على أملاك الغائبين» التي أصبح اسمها «دائرة الأموال المتروكة». حين استولت الدائرة على هذه الأملاك، أخذت بإصلاحها وتأهيلها للسكن، وباشرت بتأجيرها، مقابل أجر رمزيّ لعائلات مهاجرين يهود. وقد اعتُبرت أراضي وأملاك المهجّرين الفلسطينيين من سكّان مدينة اللدّ أملاكَ غائبين، رغم أنّ بعض مالكيها بقوا في المدينة. وقد ادّعت السلطات الإسرائيليّة أنّها لا تعرف من هم أصحاب هذه الأراضي والأملاك، وأنّ على أصحابها، إن وُجدوا، أن يُثبتوا مُلكيّتهم بإحضار المستندات الملائمة. بَيْدَ أنّ هذا الأمر قد تعذّر على المهجّرين من مدينة اللدّ لأسباب مختلفة، فبعضهم لم يتمكّنوا من اصطحاب هذه المستندات معهم عند تهجيرهم إبّان النكبة. وفي حالات أخرى، سكَنَ البيوتَ مهاجرون يهود، فضاعت المستندات ولم يعثر أصحابها عليها. وفي الحالات التي تمكّن فيها مهجَّرو اللدّ من إحضار المستندات المطلوبة وشهادات دفع الضرائب الحكوميّة وإثبات ملكيّتهم لأراضيهم وبيوتهم في المحاكم، بعد دفع الأموال للمحامين، كانت قد مضت شهور عديدة على استيلاء المهاجرين اليهود عمليًا على بيوتهم وتحويل ذلك إلى واقع ثابت (143-144).

ما يقارب 70% من السكّان العرب في المدن المختلطة يستأجِرون بيوتهم من مؤسّسات الإسكان المرتبطة بالمؤسّسات الحكوميّة. بعامّة، لا تسمح شروط اتّفاقيّات الاستئجار للسكّان العرب بترميم وتحسين بيوتهم، إلاّ بموافقة مسبقة من مؤسّسة الإسكان؛ وفي كثير من الأحيان يُقابَل طلب المواطنين العرب بالرفض. كذلك يستصعب المستأجِرون توفير الأموال لهذه الغاية، في غياب المساعدات الماليّة. ونتيجة لهذه الأوضاع، تدهور الوضع السكنيّ لأغلبيّة السكّان العرب في المدن المختلطة، ليصل إلى ما هو عليه الآن. وعندما تصبح هذه الوحدات السكنيّة غير صالحة للسكن، تقوم وزارة الإسكان –في المعتاد– بإقفالها أو بهدمها. وأحيانًا تقوم مؤسّسة الإسكان بتجديد البنايات، أو بهدمها وبناء مساكن جديدة للمهاجرين اليهود في مكانها. وقد شهدت أوائل التسعينيّات حالات بارزة على ذلك، وبخاصّة في مدينة عكّا، مع تدفّق الأعداد الكبيرة للمهاجرين اليهود من الاتّحاد السوفييتيّ سابقًا (بشير، 1998). يُشار هنا أنّ ما يحدث في مدينة عكّا هو نموذج لما يحدث في المدن المختلطة الأخرى.

المجتمع المدنيّ والمدن المختلطة

نتيجة للظروف والأوضاع التي يعاني منها المواطنون العرب في المدن المختلطة، وفي ظلّ الغياب المقصود لمؤسّسات الدولة، نشطت في العقود الثلاثة الأخيرة مؤسّسات المجتمع المدنيّ من خلال جمعيّات وتنظيمات فاعلة هناك.[9] تعمل هذه الجمعيّات والتنظيمات في هذه المدن في مجالات متعدّدة، نحو: التعليم؛ الإسكان؛ القانون؛ ترميم البيوت القديمة؛ النشاطات الثقافيّة (بما فيها الموسيقى والمسرح)؛ النشاطات النسويّة المتعلّقة بمكانة المرأة والأبحاث والحفاظ على هُويّة المكان الفلسطينيّة؛ تقديم مقترحات لتخطيط بديل عن التخطيط المؤسّساتيّ. كما تسهّل هذه الجمعيّات والمنظّمات على المواطنين العرب بعض أمورهم، وتساعدهم في بلورة مطالبهم أمام المؤسّسات الحكوميّة والقضائيّة، محاولةً التصدّي لمخطّطات التهويد الحيّزيّ والثقافيّ في هذه المدن.

خلاصة

تناولت هذه الورقة، بصورة مقتضبة، أحوال المدن العربيّة الفلسطينيّة التي تحوّلت إلى مدن مختلطة لإلقاء الضوء على الظروف المعيشيّة الصعبة التي يعانيها الفلسطينيّون هناك، نتيجة لسياسة المؤسّسة الإسرائيليّة التي تعمل بصورة مستمرّة على إقصائهم منها، وتصعّب الاستمرار في السكن فيها. ورغم أنّ للمدنيّة دورًا مركزيًا في بلورة الهويّة السياسيّة والثقافيّة للمواطنين، فإنّه في حالة الفلسطينيّين في إسرائيل لا تستطيع هذه المدن، التي هي بطابعها مدن يهوديّة وليست «مختلطة»، أن تؤدّي دورًا مركزيًا في إثراء الهُويّة السياسيّة والثقافيّة للفلسطينيّين، ذلك الدور الذي كانت قد بدأت تؤدّيه المدينة الفلسطينيّة والطبقة الوسطى فيها قبل النكبة في العام 1948.

ختامًا، لم تلق هذه الورقة الضوء على مناحي حياة الفلسطينيّين في المدن المختلطة بصورة موسّعة وتفصيليّة في ما يتعلّق بالعمران والتعليم والثقافة ومستوى المعيشة والمسكن وغيرها، على أن يجيء هذا التوسّع ضمن تقارير مستقبليّة تشمل كافّة المناحي بصورة مفصّلة.

9. على سبيل المثال: **جمعيّة التطوير الاجتماعيّ للعرب في حيفا؛ لجنة حيّ الحليصة** في حيفا، **جمعيّة الياطر– للتنمية الثقافيّة والاجتماعيّة** التي تنشط في عكّا، **جمعيّة النساء العكّيّات– دار الطفل العربيّ؛ الهيئة الإسلاميّة المنتخَبة في يافا؛ الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا؛ جمعيّة الصبّار** التي تنشط في مدينتَي اللدّ والرملة؛ وغيرها من جمعيّات وتنظيمات المجتمع المدنيّ.

المـــــــــــراجـــــــــــع:

الخالدي، وليد (1997). **كي لا ننسى، قرى فلسطين التي دمّرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها**. بيروت: موسوعة الدراسات الفلسطينيّة.

بشير، نبيه (1998). **الفلسطينيّون في المدن المختلطة**. القدس/بيت لحم: مركز المعلومات البديلة.

جبارين، يوسف (2001). «الجغرافيا والديموغرافيا في سياسة السيطرة على المكان». **قضايا إسرائيليّة**، 3، 50-56.

جريس، صبري (1973). **العرب في إسرائيل**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

جمعيّة الجليل ومدى الكرمل (2004). **الفلسطينيّون في إسرائيل – المسح الاجتماعيّ الاقتصاديّ–النتائج الأساسيّة**. شفاعمرو: جمعيّة الجليل –الجمعيّة القطريّة للبحوث والخدمات الصحّيّة.

خمايسي، راسم (2003). «أساليب السيطرة على الأرض وتهويد المكان في إسرائيل». في: ماجد الحاجّ وأوري بن إليعيزر (تحرير)، **بإسم الأمن: علم الاجتماع المتعلّق بالسلام والحرب في إسرائيل في عصر متغيّر**. حيفا: دار النشر في جامعة حيفا/ برديس. (بالعبرية)

زريق، إيليّا (1996). «الفلسطينيّون في إسرائيل». في: صبري جريس، أحمد خليفة (تحرير)، **دليل إسرائيل العامّ**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

ضبيط، بثينة (2002). «الأقلّـيّة العربيّة في المدن المختلطة». في: المركز العربيّ للتخطيط البديل (تحرير)، **على شرف يوم الأرض السادس والعشرين – المؤتمر السنويّ حول قضايا الأرض والمسكن الشاغلة للأقلّـيّة العربيّة في البلاد**. الناصرة: المركز العربيّ للتخطيط البديل.

مصالحة، نور الدين (2003). **إسرائيل وسياسة النفي– الصهيونيّة واللاجئون الفلسطينيّون**. رام الله: مدار – المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة.

مصالحة، نور الدين (1997). **أرض أكثر عرب أقلّ: سياسة «الترانسفير» الإسرائيليّة في التطبيق 1949-1996**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

منيّر، إسبير (1988). **اللدّ في عهدَي الانتداب والاحتلال**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

موريس، بني (1993). **طرد الفلسطينيّين وولادة مشكلة اللاجئين: وثيقة إسرائيليّة**. ترجمة «دار الجليل»، عمّان: دار الجليل للنشر.

دولة إسرائيل (2006). **كتاب الاحصاء الإسرائيليّ الرسميّ السنويّ (57)**. القدس: دائرة الاحصاء المركزيّة.

نير، أوري، وغالي، ليلى (2001). **المدن المختلطة في إسرائيل**. رام الله: مدار – المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة.

كاوفمن، إيلانا، كبها، مصطفى، أوساتسكي–لازار، سارة، باومل، يائير(محررون) (2007). **المجتمع العربي في اسرائيل**. رعنانا: الجامعة المفتوحة. (بالعبرية)

واكيم واكيم (2001). «لاجئون في وطنهم: الحاضرون الغائبون في إسرائيل». **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، 46/45، 90-104.

Kamen, C. (1987). After the catastrophe (I): The Arabs in Israel, 1948-1951. **Middle Eastern Studies**, 23 (1), 453-493.

Kamen, C. (1988). After the catastrophe (II): The Arabs in Israel, 1948 1951. **Middle Eastern Studies**, 24 (1), 68-109.

Rouhana, N. (1997). **Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict**. New Haven: Yale University Press.

Zureik, E. T. (1979). **The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism**. London: Routledge & Kegan Paul.

Zureik, E. T. (2001). Constructing Palestine through Surveillance Practices. **British Journal of Middle Eastern Studies**, 28 (2), 205-227.